واقع المقابر والأضرحة بمدينة الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية 1830–1851.

الأستاذة/ بن زينب أمنة –طالبة دكتوراه–
تحت إشراف الدكتور /مصطفى حجازي
جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر–
الجزائر

Abstract :

This research paper focuses a the subject of a very important issue of the Algerian of whether the French occupation period or before the occupation or even ofter, as it focused of the subject of the situation and the reality of the tombs of the Algerians during the early years of the occupation without the rest of the other devoted christian cemetries or the jews in Algiers city, also i touched on some of the toms of the saints in the same city because of its holiness in the society at that time. The French policy of effacement and vandalism towords the holy places among the Algerians didn't excluded neither those the who were alive or the dead ones', thore is no hidden from us that France was represeuted in its army and its administration embarked since the first years of the occupation to change the Algerian religion landmarks, architectural and cultural.

مقدمة:

ارتكز المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر على عدة سياسات من أجل تثبيت دعائمه بها، وكانت سياسة النهب والسلب لأملاك الجزائريين واحدة من بين هذه السياسات، حتى الممتلكات والمقدسات الدينية لم تسلم من تلك السياسة. فكثيرة هي تلك المقابر التي

نُبشت، وبعثر عظام موتاها، واستغلت لأغراض صناعية كما سيرد ذكر ذلك فيما بعد، دون أن ننسى أضرحة الأولياء التي لها مكانة في الذّهنية والمعتقد الجزائري، والتي هي الأخرى لم تكن بمنأى عن رياح الطمس التي شنّتها القوات الفرنسية آنذاك. ولما كانت المقابر والمدافن ذات أهمية بالنسبة للفرد الجزائري، نظرا لقداستها، واعتقاده الراسخ بقدرة الأضرحة على حماية المنطقة المتواجد بها، الأمر الذي أدى به إلى رفض أية محاولة للمساس بها.

انطلاقا من هذا ارتأينا معالجة واقع المقابر والأضرحة بمدينة الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية 1830-1851، هذه الأخيرة التي كانت من أوائل المدن التي سقطت بين أيادي الاحتلال. فكان هدفنا تسليط الضوء على هذا الجانب الحساس، والمهم من تاريخ الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي، بغية إعطاء صورة عن وضعية مقابر وأضرحة الجزائريين. إذ لم تكن تتواجد مدينة أو دشرة في الجزائر عامة، إلاّ وكان لها مقبرة خاصة بها. وبناء على هذا قمنا بطرح التساؤل التالي: ما هي الاستراتيجية الفرنسية المتبعة من قبل الفرنسيين في تعاملهم مع المقابر الخاصة بالجزائريين، والأضرحة بداية الاحتلال؟

لعبت الجوانب الاقتصادية دورا قويا في إقدام فرنسا على احتلال الجزائر. وقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون، الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى التوسع، والعثور على أسواق جديدة ومواد خام، مع الجيش الفرنسي الذي بدوره كان يبحث عن المغامرات وملء جيوبه بواسطة النهب كي يرتقي إلى مصاف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي. ضف إلى ذلك الكثير من التّجار الذين تحمّسوا لفكرة احتلال الجزائر واستغلال أراضيها الخصبة لمصالحهم الخاصة [1]، والأكيد أنّ التسهيلات الموضوعة من طرف السلطات الفرنسية لصالح المهاجرين

الأوروبيين والفرنسيين، والامتيازات المتعددة الممنوحة لهم هو ما دفع بهم للهجرة إلى الجزائر والاستقرار بها.

لم تنحصر الحرب الشاملة التي أعلنتها فرنسا بالجزائر، في الميدان العسكري فقط، بل تعدته إلى دمج الجزائر "حضاريا" [2]، فالجانب الفكري والديني للجزائريين كان أحد أهم دوافع الاحتلال، وبتيقّن فرنسا من شدّة تعلّق الفرد الجزائري بدينه وثقافته العربية الإسلامية، ركّزت على ضرورة محو هذه الثقافة، وإحلال ثقافتها بدلها، فالأكذوبة الفرنسية الزاعمة بأن الهدف من الاحتلال الفرنسي للجزائر هو جلب الحضارة كانت بيّنة منذ بداية هذا الأخير.

هدفت الحرب المعلنة على الجزائر إلى تحطيم المجتمع الجزائري في بنيته الاجتماعية والاقتصادية بالاستيلاء على الممتلكات، وكذا تحطيم الكيان الثقافي وإرساء سياسة الفرنسة والتنصير[3]، أو بصيغة أخرى كانت حربا ضد الإسلام، إذ يذكر البشير الإبراهيمي في هذا الباب ما يلي:« إن فرنسا الاستعمارية عدو الإسلام، في ماضيها كله، وفي حاضرها، فلم يكتب تاريخها أنها جاورته فأحسنت أو قدرت عليه فعفت، أو عاملته فصدقت، أو حكمت أهله فعدلت، ودلّ الواقع المشهود على أنه لم يجن منها إلا الكيد له بعيدا. والإضرار به قريبا والعمل على محوه في جميع الحالات » [4].

تعدّت العلاقة الفرنسية الجزائرية مجرد علاقة مُستعمَر بمُستعمِر يرغب في الاحتلال والاستيطان، إلى صراع حضاري ديني، مسيحي إسلامي، فمجمل الممارسات الفرنسية تجاه الدين الإسلامي سواء القولية منها أو الفعلية هدفت لتقييده، وما الترسانة التشريعية الفرنسية

الصادرة بشأنه في الجزائر إلا دليل جليّ على ذلك، سواء منها المتعلقة بالأوقاف، القضاء أو غيرها من رموز الدين الإسلامي.

ما يلاحظ بمدينة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، هو وجود مساحة واسعة مقدّرة بمئات الأمتار من الأراضي الغير مزروعة والخالية تماما من السّكان، والملاحظ أيضا تواجد القبور التي كان يتم وضع االحجارة المتنوعة الأحجام عليها، بشكل مرتفع فوق سطح الأرض، زيادة على وجود عدد غير منتهي من قطع الأراضي المحاطة بالأسوار، والأضرحة المبنية بالحجارة، وقطع أراضي أخرى محاطة بنبات الصبار، فهذا الحزام الخارجي لمدينة الجزائر بلغ مساحة 30 هكتار، بدءا من باب عزون وصولا إلى باب الواد بطول 300000 متر، لكن هذه ليست بحقيقة يُسلّم بها حسب الكاتبMontagne، هذا وإن الإدارة الفرنسية وخلال سنواتها الأولى من احتلالها للجزائر شرعت ببناءات ومنشاءات كبرى كانت قد جلبت موادها بصورة كبيرة من جميع المقابر التي كانت مبنية بمادة الآجر، وتواجدت بلاطات وأحجار من الحجم الكبير كانت بعضها تحمل كتابات، وعليه فقد عمل بعض الخواص والمقاولين بحفر الأراضي لأجل نزع ونهب آجر المقابر والاستفادة منه. الشيء الذي حتّم على "الأهالي" المسلمين البحث عن أماكن أخرى لدفن موتاهم وهذا إما احتراما لرماد أسلافهم أو خوفا من إدارة الاحتلال الجائرة والمخرّبة. وبتحويل الكثير من الأماكن إلى حدائق أو مساحات مبنية الشيء الذي دفع بالكثيرين إلى بيع مقابرهم، فكان أفضل لهم ربح المال بدلا من تركها بدون فائدة، فالتدنيس كان فعليا وأمرا واقعا في كلتا الحالتين[5].

فمدينة الجزائر لوحدها ضمت زمن الاحتلال أملاكا متنوعة وكثيرة، بعضها للدولة، وبعضها للأوقاف، وبعضها للأفراد.. الخ. وأخذ المحتلون بالتصرف في هذه الأملاك كما لو كانت من حقهم وطبقا لقوانينهم.ورغم النص الصريح في اتفاق "حسين باشا- دوبورمون "والمتضمن احترام الأملاك الخاصة.فإن الفرنسيين ضربوا بوعودهم عرض الحائط، واستهتروا بالاتفاق لدرجة أن كلوزيل أجاب حمدان خوجة بأن هذا الاتفاق لم يكن سوى "لعبة حرب"[6].فالعاصمة كانت من أبرز المدن التي تأثّرت بسياسة الطمس التي مست معالمها العربية الإسلامية الشرقية، لأنها كانت في نظرهم رمزا للقرصنة والقوة والدين الإسلامي، زيادة على أنها كانت مقرا للسلطة التي أرعبت الأساطيل، التجار والقناصل. وأحلوا مكانها المعالم الفرنسية، وشملت سياسة الطمس تغيير الشوارع وأسمائها، تهديم المنازل، والأسواق القديمة، وإحداث الساحات مكانها، أيضا تحويل الدور والفيلات والقصور إلى مؤسسات عمومية للجيش والمستشفيات، فبيعت دكاكين وأضرحة وغيرها إلى الأوروبيين ليتاجروا بها، كما جرى تحويل المساجد إلى كنائس ومخازن ومستشفيات، وتهديم بعضها نهائيا دون استبدالها بأخرى، ونفس الموقف كان مع المدارس والكتاتيب والزوايا [7]، فخلال وقت قصير تمكن الفرنسيون من تهديم مئات المنازل في الجزائر، بغية إقامة ساحة الحكومة والمسرح والكنيسة والفندق، وكانت طريقة بناء المنازل تجعل سقوط البعض يؤدي بالضرورة إلى سقوط البعض الآخر بالتتابع، وذلك بسبب تلاصق بعضها ببعض، زيادة على تهديم المنازل بغية إقامة الساحة وبقية المشاريع السالفة الذكر، التجأ الجيش الفرنسي إلى هدم المساجد والأضرحة[8].

بالنظر للواقع الأسيف الذي أضحت عليه مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، الشيء الذي جعل من قضية هدم مقابر المسلمين، وتحويلها إلى كنائس أو منازل أو نبشها

والعبث برفات وعظام موتاها حقيقة، ومسألة مطروحة حتى من قبل هيئات مثّلت الحكومة الفرنسية كلجنة التحقيق الموفدة للجزائر من قبل الملك "شارل العاشر"، يحق لنا التساءل هنا حول ما آلت إليه بقية مقابر الجاليات الأخرى كاليهودية والمسيحية؟ أكان لها نفس مصير مقابر المسلمين؟

كان من بين أولى اهتمامات الفرنسيين وقت احتلالهم مدينة الجزائر، أنهم خصصوا بعض الأماكن للأحياء على حساب الأموات؛ كما أبعدوا الكم الهائل من المقابر عن ضواحي المدينة. فاتساع المقابر وقربها من المساكن لم يكن مخالفا للمنشآت المستعملة في النظافة الصحية فقط، بل أكثر من ذلك، إذ أن تلك الأراضي التي شغلتها المقابر كانت تعيق إنجاز طرق، حدائق ومؤسسات يؤدي إنجازها إلى تحضر الشعب. كما أن التغيير الذي تم، لم يحترم كليا حقوق الأموات، وشابه نوعا من التدنيس. وكثيرا ما لوحظت العظام المنبوشة من قبورها لسنوات عدة، وقد كان اتخاذ بعض الاحتياطات كافيا لتجنب هذا التعدي على القبور، الشيء الذي ولّد لدى بعض "الأهالي" شعورا معاديا تجاه الفرنسيين-من وجهة نظر - Devoulx Albert -، وجعلهم يأخذون نظرة سيئة بشأنهم، وبأنهم لا يقدسون ولا يحترمون رماد الموتى، ومع ذلك فإن التهاون المشين الذي نُفذت به الأشغال كان محل تنظيم ورقابة دقيقة، كما كانت له آثار جد مؤسفة من الجانب التاريخي، فجزء من حوليات مدينة الجزائر الذي كان منقوشا على الرخام أو على الألواح قد خرب ونهب هو الآخر.[9] حتى قبور عوائل الدايات والأعيان من المورسكيين الواقعة بين الباب الرئيسي وبرج باب عزون لم تسلم من تلك التصرفات[10].

إن ما أورده Devoulx في كتابه «les édifices religieux de l'ancien Alger » والمتعلق بالمقابر في الجزائر لهو دليل قوي على تفنيد الإشاعات التي كان يدعيها المؤرخون الفرنسيون في الجزائر، بأن ما كان يقال، ويكتب آنذاك بشأن انتهاك حرمات مدافن المسلمين، ومقدساتهم، مجرد أكاذيب لا أكثر.

والحقيقة التي لا جدال فيها، ولا يمكن أن يعترض عليها أحد هي تواجد مقابر عامة وأخرى خاصة بمدينة الجزائر، كانت الأولى جد معروفة[11]، وتستعمل كمدافن للسكان المحليين والأجانب، وكانت تنتمي لأملاك البايلك، أما الثانية فقد كانت تستعمل كمدافن خاصة، وراعت مشاعر المسلمين الراغبين في أن يكون لكل عائلة مقبرتها الخاصة بها[12] . فمثلا كان للجالية التركية مقابر مخصصة لها، تقع على ضفة البحر وبمقربية من باب عزون، كما كان للمزابيين مقبرتهم، وكذا لبقية الجاليات الأجنبية الأخرى مقابرهم الخاصة وكانت على منحدر تليملي. الجالية اليهودية هي الأخرى كان لها مقابرها انفردت بأحقية الدفن فيها والواقعة خارج حي باب الواد، كما تواجدت المقبرة المسماة بمقبرة القناصل أين كان يدفن فيها العدد القليل من المسيحيين الذين كانوا يتوفون بمدينة الجزائر تقع طرف ساحة باب الواد، والتي كانت جزء من أملاك البايلك. و لم تكن لتتواجد عائلة ليس لديها مكان مخصص للدفن، حتى الطبقة المعوزّة كان لها مقابر مخصصة لعوائلها فكان عدم امتلاك مقابر خاصة للدفن يشكل نوعا من العار[13]، أما بعد الغزو فقد انصبّ اهتمام الأوروبيين على هذه الأراضي. الشيء الذي أربك الإدارة من حدوث استغلال للمقابر العمومية، حيث أنه سبق وأن حدثت عدة اعتداءات على المقابر وفي كثير من المرات[14].فقد أبانت إدارة الاحتلال عن شيء من طمعها وجشعها في الاستحواذ على الممتلكات، لكن كان هذا عن طريق الخطابات والتصريحات فقط، ودون

إظهار أي مظهر آخر، وذلك باعتبار الأملاك الشاغرة والتي ليس لها ملاّك من ممتلكات وصلاحيات الدولة، وهذا سمح لبعض الموظفين ببيع المقابر، وكان هذا أثناء إدارة السيد "Saint-Genis" "سان جينيس" المشرف على أملاك الدولة[15].

ويعدد حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة" بعض الأعمال التي تّمت أثناء ولاية الجنرال "كلوزيل" فيقول:« ففي عهده- أي عهد الجنرال كلوزيل- نهب الأموات من مدافنهم، وسمح بالاتجار بالعظام البشرية، وبيعت حجارة المقابر ثم نقلت إلى باب الوادي لتحول إلى مادة الجير ووقع الاستيلاء على آجر المقابر،...الخ."وفي نفس السياق يضيف قائلا:« هناك من يرى أن الحكومة الفرنسية لم تسمح بانتهاك المقابر إلا لحقدها على ديننا، فيما يخصنا فإنه لا يوجد أي اعتبار يمكن أن يسمح بتجريد الأموات من لباسهم الأخير، وتشتت عظامهم في التراب... » [16]. ولما تولى Rovigo المسؤولية في الجزائر نفّذ تعليمات وزير الحربية بإقامة مراكز دفاعية حول المناطق الخاضعة مباشرة للسلطة الفرنسية، كما عبّد طريقا يمتد من وسط العاصمة إلى دالي إبراهيم تسببت في تخريب عدد من المقابر، فكانت ترمى الجثث على قارعة الطريق لدرجة أن أحد الجزائريين ممن حضروا هذه الواقعة صرّح:« لم نعد نعرف أين نعيش ولا أين نموت » ، كما صادف أن ترددت إشاعة مفادها أن عظام موتى هذه المقابر تضاف إلى مواد أخرى تستعمل في صناعة السكر[17]. وها هي جريدة « Le Sémaphore de Marseille » تُعلم قرّاءها في مارس 1833 بمقال حول التجارة المشؤومة بعظام الموتى، وبهذا تفند هي الأخرى الإشاعات السالفة الذكر. وحين علم الطبيب Segaud بهذه الحادثة أجرى تحقيقا من تلقاء نفسه في الموضوع. وأرسل إلى نفس الجريدة بالرسالة التالية:« مرسيليا في 01 مارس 1833، لقد علمت عن طريق الإشاعات أن عظاما

بشرية استخدمت لصنع الفحم الحيوانيCharbon animal، ومدفوعا بشعور العطف على الإنسانية، أردت إقناع نفسي إلى أي درجة يمكن أن نثق في مثل هذه الإشاعات...» [18] هذا ويضيف الطبيب قائلا في نفس الرسالة :« ...وقد قمت بزيارة الباخرة المدفعية la bonne » « Joséphine بقيادة ربانها النقيب Perissola والقادمة من الجزائر حيث كانت حمولتها من العظام. وبعد أن قمت بفحص دقيق جدا لكمية العظام الموجودة. تعرفت على بعض منها وثبت لدي أنه من النوع البشري... » [19]. إذن وبعد شهادة طبيب في مثل هذه الأعمال؛ أي دليل أقوى من هذا؟.

ويكمل الطبيب ذاكرا في رسالته السالفة الذكر:« ...وقد شاهدت عددا من الجماجم والسواعد ... وكان يجب أن لا يتساهل في مثل هذه العمليات، كما أن واجب السلطات المسؤولة منع الاستمرار في تجارة رفات الإنسان، والتي يمكن أن تضم رفات زعماء فرنسيين وافريقيين على حد سواء... » [20]، كما يورد قائلا:« ... إن سياسة مستعمراتنا في الجزائر ستكون أكثر جدوى إذا كانت أكثر لطفا مع أعدائنا العرب والبدو الذين وصل إلى علمهم أخذ رفات آبائهم وسيكونون اليوم في حالة تعصب ديني يدفعهم إلى القضاء على المساجين الفرنسيين وتقطيعهم اربا اربا... » [21].

إن من كان يقوم بهذا العمل هم المالطيون الذين عرضوا خدماتهم على رجال الصناعة في مرسيليا، والذين كانوا يحتاجون إلى فحم العظام لتبييض السكر، وقد أظهروا استعدادهم لإرسال عظام الحيوانات التي يحتاجونها. ولتستكمل حمولة البواخر بأقل التكاليف كانوا يجمعون العظام البشرية من المقابر. وقد كان هؤلاء المالطيون والمسيحيون يأملون في الاستفادة من

وضعية الجزائر وكانوا يعتقدون أن الجزائر أرض الذهب، ولمّا خاب ضنهم بدأوا بالترويج لتجارة عظام الموتى [22].

إذن هذه هي فرنسا المتمدنة، وهذه هي الحضارة التي جلبتها معها لتنوير الشعب الجزائري وإخراجه من ظُلماته، فما جاء في اتفاقية 05 جويلية 1830، وتلك البنود التي نصت على ضرورة احترام الدين الإسلامي وما تعلق به، كانت مجرد حبر على ورق، ففرنسا جسّدت ونفّذت على أرض الواقع عكس ما صرّحت وأبانت عنه على ألسنة حكامها بالجزائر.

ولكي يتم تغطية الفضيحة أمر وزير الحربية في الحال الوكيل المدني Gentil de Bussy إجراء تحقيق في الجزائر، وإتخاذ الإجراءات الفعّالة لوقف هذه التجارة إذا ما ثبت صحة ذلك، وأمر أيضا رئيس شرطة الجزائر ومفتش الجمارك بالقيام بمراقبة دقيقة، ووعد بإنشاء مقابر حسب الجنسيات وبمقربة من المدينة. على أن تكون خارجة عن المناطق الحربية حتى تتفادى أضرار الأعمال العسكرية. هذا وتوجه Gentil de Bussy إلى "الغرفة التجارية الجزائرية" طالبا منها أن تساعده في معركته ضد هذا الجشع الذي لا يُشرّف عددا من التجار، لتعطي الغرفة التجارية لاحقا ردا تسويفيا مظهرة أسفها كيف أن الطبيب قد أماط اللّثام عن هذه التجارة ، وقد جازف بذلك لإلحاق الضرر بمصانع تصفية السكر الفرنسية المزدهرة، كما أنها تشك كيف أن المالطيين الذين جمعوا هذه العظام "قد جردوا من أي شعور ديني حتى يقترفوا مثل هذا الاعتداء على قبور غيرهم، بحثا عن بقايا رفاتها ليتاجروا بها". هذا وقد حمّلت الغرفة التجارية بالجزائر الإدارة مسؤولية هذه الوضعية، لأنها تقوم بواجبها على

الوجه الأكمل:« كانت العظام البشرية مبعثرة على الأرض في حالة القيام بأشغال عمومية، وكان من المستحيل مراقبة كل ذلك » [23].

وفي مذكرة قدمها حمدان بن عثمان خوجة إلى وزير الحربية الفرنسية، بتاريخ 03 جوان 1833 عدد فيها الأخطاء التي ارتكبها الحكام، وشكايات الجزائريين ضدهم، كما طالب برد على مذكرته. فكتب حمدان مايلي:

« الحمد لله، حضرة الوزير الأعظم وفقه الله.

بعد التحية اللائقة والأدعية الفائقة، المعروض منا هو أن دخول الدولة الفرنسوية للجزائر، كان بشرط صيانة ديننا وحريمنا وأملاكنا وأموالنا، واحترام مساجدنا وشريعتنا". فكان رد وزارة الحربية : "ليس الآن وقت دراسة ما إذا كانت المعاهدة ضرورية لاحتلال الجزائر أم لا، لقد وقعت تلك المعاهدة ووجب أن تخلق مفعولها ، وفضلا عن ذلك فإن المعاهدة لم تنص على أن لا تطبق السياسة والعدل حسب المبادئ المعروفة» [24]، فمطالبة حمدان بن عثمان خوجة باحترام الأولياء وتربتهم لم تكن عبثا، بل عكس ذلك فبعض الأضرحة التي أتلفتها رياح الحضارة قد ارتقت إلى مصاف المؤسسات الدينية، وبذلك تواجدت في الوقفية. مثلا كقبة "بنت جعفر الكتانية" المتواجدة خارج باب الوادي، هذه الأخيرة التي كان لها متجر...الخ. ويذكر المؤلف" Devoulx" في نفس كتابه السالف الذكر، أن هذه المعلومة هي الوحيدة التي تمكن من العثور عليها بشأن هذا الضريح [25]. ويضيف أيضا قبة"محمد النشا" الموجودة خارج باب الواد فوق ضريح سيدي "عبد الرحمان الثعالبي" والتي لها متجرين ومزرعة[26]، كما يذكر نفس المؤلف قبة "سيدي يعقوب" الواقعة في الطرف الغربي للساحة التي

تتواجد على مسافة حوالي1000 متر شمال غرب مدينة الجزائر، مقابل لجبل بوزريعة تقريبا، ويطوق هذا الجانب أعالي الجزائر العاصمة وحي باب الواد، وتبدو لنا من فوق تل ومجموعة من الأشجار قبة متوسطة، تحوي ضريح سيدي يعقوب الولي الصالح [27]، كما كان هناك ضريح "حسن باشا" وقد تم ذكر بعض المعلومات بشأن هذا الضريح في إحدى الوقفيات، وذكرت أنها تقع خارج باب الوادي قريبا من قبر الشيخ "الزراد" وحسب نص الوقفية فإن هذه القبة لا تملك سوى بيتا واحدا موقوفا [28]. وإذا ما تعرضنا لتعريف الضريح فهو معلم توفرت فيه سمات الهيبة والعزمة، وبقي تتقاذفه موجات القبول والرفض، وذلك راجع للنزعات الدينية، والاتجاهات المذهبية، ولا يكاد يخلو بناء أي ضريح من القبة، وقد اختلفت الآراء حول هذه الأخيرة، فمنهم من قال أنها ترمز إلى صورة متطورة للخيمة التي يستخدمها البدو العرب، وفي بلاد المشرق الإسلامي رمزت إلى الله عز وجل، بقولهم "أبو الخيمة الزرقاء" أي مالك السماوات والأرض[29].

يمتاز الضريح بالبياض الناصع، وسط ظلام الغابات عادة، والضريح قديم قدم العمارة الإسلامية، إذا استثنينا العصرين الأموي والعباسي، فوجدت أضرحة الفاطميين، والأيوبيين، والسلجوقيين، والأضرحة المملوكية، والعثمانية...الخ. [30].

والواقع أن ظاهرة أضرحة الأولياء الصالحين في الجزائر خاصة والمغرب العربي بشكل عام، لا تخرج عن تقاليد ثقافة شعبية لهذه المجتمعات ترسخت بفعل الثقافات المتعددة في التجربة الصوفية بتعدد طرائقها. تمتاز الأضرحة التي تقام للأولياء الصالحين في الجزائر بقبة قمة الضريح كرمز يدلي بالكيلومترات عن تواجد ولي بالمنطقة، إذ يرمز بذلك الضريح إلى العالم

الأرضي، في حين ترمز قبته إلى العالم السماوي مبحث الفضيلة. فهناك العديد من الأضرحة ما تحتل مساحة كبيرة، ومعمارا فنيا، وهي معروفة ومحددة في التراب الجزائري، كما يتواجد الكثير منها ما تكتسي البساطة [31]. وعادة ما كانت الأضرحة المقبّبة تكثر أمام بوابات المدن، وفي الجبانات خاصة. فالمقابر في الإسلام عادة ما كانت تقام على بوابات المدن، حيث يدفن الرجل الصالح التقي قرب باب المدينة بدون وجود مقبرة مسبقة في هذا المكان، وهذا من أجل ضمان بركة هذا الباب بجوار هذا الرجل التقي، فالولي إذن هو نوع من العبقرية الحامية للمكان المعين، فحراسة المدخل المجاور لضريحه مسلمة لقوته وحماسه، فعليه أن يحميه من العدو، ومن الشرور التي تترصد المدينة. كما يمكن أن نجد في بعض الأحيان مقابر أمام، أو خلف، أو بجوار الضريح من أجل البحث عن التبرك مما أعطى الفرصة لظهور مقابر صغيرة على أبواب المدن [32]. حتى العلماء كانوا يدفنون قرب ضريح أحد الأولياء مثل الحاج "أحمد داي" الذي دفن يمين الداخل لقبة الولي الصالح "سيدي عبد الرحمان الثعالبي"، و"إبراهيم باي الدولاتي" الذي دفن قرب"سيدي الكتاني" في الجزء الذي هو بجانب "سيدي يعقوب"، كما دفن المفتي المالكي "أحمد زروق بن عمار" قرب قبر الولي الصالح" عبد الله الجزائري". وما هذا إلاّ دليل على قداسة الأضرحة لدى سكان الجزائر آنذاك [33].

هدفَ المحتل من وراء تطاوله على الأولياء وأضرحتهم وتربة المقابر الحاوية لها إلى إحداث قطيعة بين الجزائري وإرثه الثقافي، وبالتالي إحلال ثقافته الغربية محل سابقتها العربية الإسلامية. وما هو أكيد أن الأضرحة في الجزائر تواجدت قبل الاحتلال، وتوزعت عبر كثير المدن الجزائرية.

فقد تواجد العديد من أضرحة المرابطين، والأشراف بمدينة الجزائر، وضواحيها، منها 19 لهم أراضي في مدينة الجزائر، 18 داخل المدينة و01 خارجها. [34] والواقع أن بعض الممارسات كزيارات الأضرحة، قد بدأت تتلاشى بعد الغزو الفرنسي للجزائر، بفعل تأثير الحضارة الغربية على بعض الممارسات لدى الجزائريين[35].

ربما يتساءل القارئ منا عن مصادر تمويل هذه الأضرحة. فعلا فقد حظي أغلب الأولياء (المرابطين) بأوقاف خصصت للإنفاق على أضرحتهم. وتأتي في مقدمة أوقاف الأولياء أوقاف "سيدي عبد الرحمان الثعالبي" التي كانت تقدر في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي بـــ 69 وقفا، مردودها السنوي 6000 فرنك تنفق على القائمين على الضريح، ويوزع قسم منها على فقراء المدينة كل يوم خميس بنسبة فرنك إلى ثلاثة فرنكات لكل فرد [36].

لاشك أنه كان للأضرحة مكانة خاصة في الوسط الجزائري سواء من الناحية النفسية، أو المعتقد الشعبي ، فالكرامات التي كانت تنسب للولي الصالح كانت محل تقديس من طرف العامة، وبالتالي تقديس الولي في حد ذاته، ولما كان الأمر كذلك سرعان ما نجد الاستعمار يتجاوز حدوده وينتهك حرمات تلك الأضرحة، فكثيرا ما كانت تباع الأراضي التي تحوي أضرحة الأولياء، وتستعمل للمنفعة الفرنسية، أو تصادر لصالح الإدارة الفرنسية. أو تمنح للمستوطنين لتشجيعهم على البقاء والاستقرار بأرض الجزائر.

أورد حمدان بن عثمان خوجة شكاية أخرى حملت رقم08، وهذا في نفس المذكرة السالفة الذكر، حيث ذكر فيها ما يلي:« وبمقتضى ديننا وسياستنا احترام الأولياء وتربتهم، حتى أنه من هرب إلى تربة ولي ولو كان عليه قصاص شرعي لا نخرجه من التربية بل نترصد

خروجه بنفسه احتراما لذلك الولي، وتعظيما لمن أطاع الله، فهي بمثابة الجوامع في الاحترام... » [37]، ويضيف قائلا:« ...وكتبوا لنا من الجزائر أنهم أخذوا بعد سفري– يذكر حمدان خوجة– تربة" سيدي الجودي" واكتروه بماية فرنك، كيف يلوثون اسم دولتهم بماية فرنك وليست من أملاك البايلك، فأي طريق لهم لأخذها؟. فنطلب ردها كما كانت، وترميم ما أفسدوه، واعطاء ما أخذوه في كرائها، نتصدق به على ذلك الولي لمن له أهلية لقبول الصدقة» [38].

كان رد وزارة الحربية بأنه ما تم ملاحظته سابقا حول المساجد، يطبق هو الآخر حول مدافن الأولياء، وعليه وجب إعادتها خصوصا وأن هذه المدافن لا تشكل أماكن ذات أهمية، وأن احتلالها بالتالي لا يستند إلى أي عذر. ولعل الفائدة التي يمكن استنتاجها من كرائها قليلة الأهمية ولا تعلل في أي حال من الأحوال، انتهاك أماكن المسلمين المقدسة. [39] وها هي شكاية أخرى تقدم بها حمدان بن عثمان خوجة إلى نفس الوزير حملت رقم 13 وجاء فيها:« من يوم دخول الفرنسيين للجزائر إلى يومنا هذا، لم يزالون يحفرون مقابر آبائنا وأجدادنا، يستخرجون الآجر والأحجار، فيبنون بها، وعظام موتانا يبيعونها، فترسل إلى مرسيلية بالمراكب... » [40]. ويعقب ذاكرا :« ...وعينوا لنا لدفن موتانا موضعا مع كونه لا يكفينا، شرعوا في حفر مقابرنا فيه. أما أرضها فأكثرها مملوك، وباقية وقف على الفقرا... وأما عظام ابائنا التي باعوها، فنطلب أن يحكم الشرع العيسوي أو الموسوي أو المحمدي فيها، بما يسترضي ابن الحلال عن عظام ابائه وامهاته. كما نرى رؤوس النسا بشعورهن والرجال بلحاهم » [41].

فردت وزارة الحربية، بأن مدافن المسلمين كانت على جانبي مداخل أبواب المدينة، وكان يجب عبورها لشق طرق ضرورية، من جهة، ومن جهة أخرى لإيجاد محل عام لعمليات التدريب العسكري. وعليه كان إتخاذ ذلك الإجراء، ضروريا، غير أنه نفذ بقليل من الرعاية، وبالمبالغة في الهدم بحيث أن سرعة تلك الأعمال، لم تسمح بوضع حد لها في الحال. وبالنسبة لمسألة فتح القبور، فقد أصبح من العسير عدم انتهاكها من طرف أشرار المسيحيين واليهود، حيث كانوا يترددون لأخذ الأحجار الثمينة أو العظام ليرسلوها لصنع فحم العظام بمصانع مرسيليا. ثم إن أشغال إحداث طريق حتى قلعة الإمبراطور Fort d'Empereur مع أشغال الساحة التي وقعت خارج طريق باب الوادي، التي أدت إلى هدم مقبرتي المسلمين، لقد كان من المستحيل تجنب ذلك، وكان من الواجب احتراما للأموات أن لا نعطل حرية تنقل الأحياء. ولكن من الواجب أيضا التصرف بلطف وليس بفظاظة كما حدث، حتى لا يقترف الشعب المتحضر فضائح انتهاك حرمة القبور. لقد كان من الواجب أن يتم نقل رفات القبور بنظام واحترام إلى مكان لائق، بدل أن تشتت شذر مذر. [42].

إن لامبالاة السلطات الفرنسية المحلية في الجزائر، وانتهاكاتها المتكررة في حق موتانا، ومدافن ومقابر أجدادنا، هي أمور لم، ولا، ولن يقبلها لا القانون ولا الدين ولا حتى الإنسانية، لذا نجد تلك الشكايات التي كان يتقدم بها أعيان الجزائر كحمدان بن عثمان خوجة للحد من هذه التصرفات المخزية والمشينة لسمعة فرنسا. لكن الظّاهر أن كل تلك التحركات من طرف مناضلي الجزائر آنذاك لم تكن مجدية. فكانت فرنسا تتستّر دائما خلف ستار الحضارة، واحترام الإنسانية.

ومن أجل الحد من التجاوزات المتكررة في حق المقابر، والانتهاكات الكثيرة لحرماتها، أصدرت فرنسا قرارات بغية إعطاء نوع من التنظيم لعملية بيع وامتلاك الأراضي التي تحوي على مقابر. وكذا من أجل الظهور بمظهر لائق، للمحافظة على سمعتها في الوسط الدولي.

سن المشرع الفرنسي قرارات عدة متعلقة بالممتلكات، الغرض منها تفقير الجزائريين، وإجبارهم على الهجرة، وترويضهم سياسيا عن طريق الاقتصاد، وإعطاء فرصة للأوروبيين في الحصول على أملاك بقصد الاستيطان والاستعمار. وأوّل ما بدئ في بيعه للأوروبيين المنازل الخاصة، والمقابر الواقعة عند باب الوادي. ورغم ورود عبارة التعويض في القرارات الرسمية، فإن ذلك لم يقع[43]. وتعد مسألة ملكية المقابر مسألة خطرة، وغير قابلة للجدل، تتعلق بها اشكالات لا تزال بحاجة إلى حجج قوية. فقد تم مناقشتها لفترة طويلة دون التمكن من حلها. وجاء نص المادة 19 من أمر 09 نوفمبر 1845، الذي اشترط بأن الطامح والراغب في امتلاك مقبرة، عليه تبرير حق الملكية بعقد يعود تاريخه لما قبل 05 جويلية 1830، ويجب القول بأنه قانون مبالغ فيه. وهو يُعد مخالفة كبيرة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومساس بإحدى مواد صك الاحتلال.كما كان هذا الأمر محل انتقادات شديدة، وقد طرحت ثلاث مسائل:

– هل تطبق المادة 19 على المقابر الخاصة مثل المقابر العامة؟

– في ما إذا كان ذلك، هل بإمكان الحائز على مقبرة قديمة أن يتركها لصالح الدولة، بحجة أنه لا يملك سندات على ذلك؟

– في نفس السياق، وبالأمر المتعلق بالمقابر الخاصة والعامة، ماذا نعني بالمقابر المهجورة؟[44]

ثم إنه تم إصدار قانون 16 جوان 1851، والذي الغى الحكم الاستثنائي للمادة 19 من أمر 09 نوفمبر 1845، وهذا رأي السيد Dareste، هذا الأخير الذي تصور بأن المادة 11 من هذا القانون وضعت جميع مسائل الملكية المتعلقة بالمقابر ضمن الحق المشترك.[45]

كان للمستعمِر نظرة بعيدة من وراء سنّه لتلك القرارات، إذ وبالنظر لما آلت إليه ممتلكات الكثير من الجزائريين بعد انتزعها منهم ما أجبر هؤلاء على الهجرة سواء للمشرق أو أماكن أخرى، والملاحظ أن غالبية بنود القرارات جاءت مجحفة في حق الجزائريين ومخالفة لتعاليم الشرع المحمدي، في حين نجدها متساهلة كل التساهل مع المستوطنين. أمِن المعقول أن يصبح صاحب الأرض غريبا في وطنه؟ والمحتل مالكا لأرضه؟.

الخلاصة

وخلاصة ما يمكننا قوله، هو أن موضوع المقابر والأضرحة ابان فترة الاحتلال الفرنسي بالجزائر عامة ومدينة الجزائر على وجه الخصوص كان قد شكّل قضية جد هامة في حياة الجزائريين، فلم يكن لهم ليفرّطوا في رفات موتاهم، ولا أن يسمحوا بتدمير، ولا تدنيس مقابرهم. ولا حتى السماح بلمس تربة وأضرحة الأولياء الصالحين التي كانت ذات مكانة عالية في معتقدهم، فالضريح كان بمثابة الحارس والحامي للمدن التي يتواجد بها. لذلك كان المساس بمثل هذه المقدسات يزيد من حدّة توتر العلاقة بين المستعمِر وبين الجزائريين من جهة وبين مناضلي الجزائر آنذاك من جهة أخرى. فكما سبق وأن أشرنا إلى عديد الاحتجاجات التي رفعتها شخصيات جزائرية بارزة، إلى السلطة الفرنسية مثال حمدان خوجة الذي لم يتوان عن

فضح تلك الانتهاكات والتجاوزات العديدة في حق مقابر ومدافن وأضرحة الجزائريين بمدينة الجزائر خاصة. إذ من حق المسلم بعد موته دفنه، ففرنسا حتى هذا الحق حرمته من الجزائريين.

وكما هو معروف، ومن أجل حفظ فرنسا لمصالحها في الجزائر، سارعت إلى إصدار تشريعات مجحفة في حق المقابر، كما سنّت ترسانة من القرارات المقيدة للجزائريين في حريتهم الدينية، وفي ممارساتهم اليومية لشعائرهم ومعتقداتهم المختلفة. فقضية نبش قبور الجزائريين، والمتاجرة بعظام الموتى لم تبق في إطار الحيز الضيق الذي ظهرت فيه، أو بصيغة أخرى لم تبق مجرد قضية انتهاك حرمة مقبرة أو ضريح، بل تعده إلى أكثر من ذلك، إذ أصبحت مسألة متعلقة حتى بالدين والشريعة الإسلامية. ليبقى السؤال مطروحا في ظل سياسة فرنسا التعسفية تجاه المقابر الجزائرية، إذ بأي حق تجرأت الإدارة الفرنسية على اغتصاب الأراضي التي احتوت المقابر؟. وبأي حق منحت لنفسها حرية التصرف فيها؟ فليس هناك شرع يبارك ما اقترفته، ولا تبرير لما عملته إلا مصالحها الشخصية.

الإحالات:

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، بدار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 84-85.

2- عبد الله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص 141.

3-نفسه، ص141.

4- محمد البشير الإبراهيمي: عيون البصائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 391.

5- Montagne : Des cimetières privés en Algérie, sl, sd, pp12-14.

6- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1، ص 72.

7-نفسه، ص ص 66-67.

8- نفسه، ص 70.

9- Devoulx Albert: les édifices religieux de l'ancien Alger, typographie bastide, Alger, 1870, p 18.

10- شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة وبدايات الاستعمار 1827-1871، تر: جمال فاطمي وآخرون، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، المجلد الأول، ص 162.

11- Montagne, op.cit, 17.

12- Robe, M.E: Journal de la jurisprudence de la cour impériale d'Alger, imprimerie algérienne de Dubos frères, Alger, 1859, p46.

13- Montagne, op.cit, p17.

14- Robe, M.E, op.cit, 46.

15- Montagne, op.cit, p 15.

16- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تعريب: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص260.

17- محمد الميلي: المؤتمر الإسلامي الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص157.

18- مرسال امري: استغلال عظام المسلمين في تصفية السكر، المجلة التاريخية المغربية، الاتحاد العام للشغل، عدد 01، 1974، ص 9.

19- نفسه، ص 09.

20- نفسه، ص 09.

21- نفسه، ص 10.

22-نفسه، ص 09.

23-نفسه، ص ص 10-11.

24- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي1816-1871، ط1، الدار التونسية للنشر، 1972، ص 146.

25- Devoulx Albert: op.cit, p 19.

26- Devoulx A: les édifices religieux de l'ancien Alger , revue Africaine, Imprimeur-libraire- éditeur, volume 07, 1863, P108.

27- Devoulx Albert: les édifices religieux..., op.cit, p 23.

28- مصطفى بن حموش: مساجد مدينة الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 144.

29- مهتاري فائزة المولودة زرقة: أضرحة الأولياء في الغرب الجزائري دراسة تاريخية ومعمارية من خلال بعض النماذج، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفنون الشعبية في شعبة الفنون، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2005-2006، ص 34.

30- مهتاري فائزة المولودة زرقة: أضرحة الأولياء بمدينة تلمسان دراسة تاريخية وفنية من خلال ثلاثة نماذج، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 1999-2000، ص 14.

31- زينب فراح: الزيارة النسوية بضريح سيدي قادة بن مختار بولاية معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع الأديان والممارسات الدينية، جامعة وهران، الجزائر، 2010-2011، ص ص 31-32.

32- مهتاري فائزة المولودة زرقة: أضرحة الأولياء بمدينة تلمسان ...المرجع السابق، ص ص 15-16.

33- حسين بن رجب ابن المفتي : تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 32.

34- عيسى يزير: السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص 17.

35- Ben Choaib, Aboubekr Abdesselam: les Marabouts Guérisseurs, revue Africaine, libraire- éditeur, volume 51,1907, P 255.

36- ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 159.

37- عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 152.

38- نفسه، ص 152.

39- نفسه، ص ص 152.

40- نفسه، ص ص 154-155.

41-نفسه، ص 155.

42-نفسه، ص155.

43- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 77.

44- Robe, M.E: op.cit, p p 46-47.

45- ibid, p47.